

Distr.: General
15 August 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن الصين ستعقد، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس 2022، جلسة إحاطة لمجلس الأمن بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الارتقاء بالأمن المشترك عن طريق الحوار والتعاون" في 22 آب/أغسطس 2022.

ومن أجل توجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع، أعدت الصين المذكرة المفاهيمية المرفقة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دجانغ جون

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم

لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 12 آب/أغسطس 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية مُعدة لجلسة إحاطة مجلس الأمن المزمع عقدها في 22 آب/
أغسطس 2022 بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: الارتقاء بالأمن المشترك
عن طريق الحوار والتعاون"

الهدف

تهدف جلسة الإحاطة إلى إتاحة الفرصة لأعضاء مجلس الأمن للنظر في مفهوم الأمن من منظور
أوسع وتقضي سبل للارتقاء بالأمن المشترك عن طريق الحوار والتعاون.

معلومات أساسية

السلام والأمن هما طموح مشترك بيننا، والغاية التي توخاها ميثاق الأمم المتحدة من مجلس الأمن
هي تعزيز الأمن والسلام الجماعيين في العالم.

مساعي الأمم المتحدة منذ أمد طويل

يسعى مجلس الأمن جاهدا منذ إنشاء الأمم المتحدة للوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام
والأمن الدوليين من خلال آليات الأمن الجماعي. وأكد مجلس الأمن، في أول اجتماع له معقود على مستوى
رؤساء الدول والحكومات في 31 كانون الثاني/يناير 1992، من جديد التزامه بتحقيق مقاصد الميثاق،
أي أن تكون الأمم المتحدة قادرة على صون السلام والأمن الدوليين. وعرض "برنامج للسلام" قدمه الأمين
العام بطرس بطرس غالي في عام 1992 توصيات بشأن تعزيز "قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهام
الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم".

وأكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة في
عام 2000 من جديد إيمان الدول الأعضاء بالميثاق وتصميمها على "إقامة سلام عادل ودائم في جميع
أنحاء العالم". وفي عام 2003، اقترح في تقرير الأمين العام كوفي عنان عن تنفيذ إعلان الألفية أن "يعكس
البرنامج الأمني المشترك توافقا عالميا في الآراء بشأن المخاطر الرئيسية التي تهدد السلم والأمن، القديمة
منها والجديدة، وبشأن موجهتنا المشتركة لها".

وفي الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة،
يلتزم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء بالعمل معا من أجل "تعزيز التنسيق والحوكمة العالمية في
سبيل الحفاظ على [الـ]مستقبل [المشترك]". ورأى الأمين العام أنطونيو غوتيريش في تقريره المعنون "خطتنا
المشتركة" أننا بحاجة إلى خطة جديدة للسلام لتجديد جهودنا من أجل "الاتفاق على تدابير أنجع لتحقيق
الأمن الجماعي، واتخاذ مجموعة من الخطوات المجدية لإدارة المخاطر المستجدة".

تحديات تحقيق الأمن المشترك والمسارات الكفيلة ببلوغه

يتعرض سلامنا وأمننا الجماعيان لتهديدات متنامية. وتتزايد المخاطر المحدقة بالسلام والأمن في وقت نواجه فيه تحديات جديدة تطرحها التكنولوجيات المستجدة والنزاعات المطولة الدائرة لأسباب عدة منها المنازعات الحدودية والتنافس على الموارد الطبيعية المتضائلة والاشتباكات الطائفية. وفي ظل المشهد الأمني السريع التغير، وطبيعة الأمن غير القابلة للتجزئة، لا يمكن تحقيق الأمن المشترك إلا عن طريق الحوار والتعاون والالتزام الثابت بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

ووفقاً للإحصاءات التي جمعها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام وتحليله لها، ارتفع عدد النزاعات المسلحة الموثقة الدائرة بين دول في مختلف أنحاء العالم من 30 نزاعاً في عام 2010 إلى 56 نزاعاً في عام 2020. والنزاعات الدائرة بين دول أكثر حدة إذا ما قورنت بالنزاعات المسلحة الدائرة داخل دول، ويزيد احتمال أن تكون لها تداعيات.

وتزداد هشاشة اتفاقات تحديد الأسلحة في ظل استمرار تضعف الثقة فيما بين القوى الكبرى. وفي ظل بلوغ عملية نزع السلاح النووي طريقاً مسدوداً، يواجه التوازن والاستقرار الاستراتيجيان العالميان تحديات لم يسبق لها مثيل.

وتتداخل التهديدات الأمنية غير التقليدية المستجدة، مثل الجوائح والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وأزمات اللاجئين وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، مع التهديدات الأمنية التقليدية. وزاد تفاعل هذه التهديدات فيما بينها من تقادم الهشاشة والضعف وأصبح من الصعب إدارة المخاطر في ظلها.

ومن شأن وجود علاقة أمنية استراتيجية مستقرة بين القوى الكبرى أن يمنح العالم الاستقرار ويعطيه طاقة إيجابية تشد الحاجة إليها. ويؤكد البيان المشترك الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في 3 كانون الثاني/يناير 2022 من جديد أن "الحرب النووية حربٌ لا غالب فيها ويجب ألا تخاض مطلقاً". فأمّن بلد ما لا يفصل عن الأمن المشترك للمنطقة والمجتمع الدولي. ولا ينبغي لأي بلد أن يسعى إلى تحقيق أمنه على حساب أمن البلدان الأخرى. إذ يجب احترام الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان وبذل جهود أكبر لإقامة هيكل أمني متوازن وناجح ومستدام من أجل تحقيق الأمن المشترك. ولا بد أن نبقى ملتزمين بالحفاظ على الأمن سواء في نطاقه التقليدي أو غير التقليدي، وأن نعمل معاً على إيجاد حلول للنزاعات الإقليمية والتحديات العالمية مثل الإرهاب والأمن السيبراني والبيولوجي.

أسئلة توجيهية

(أ) ما هي الأمور التي تشكل عوامل رئيسية في الارتقاء بالأمن المشترك؟ ما الذي يمكننا تعلمه من الممارسات الناجحة في الماضي؟

(ب) ما هي التحديات الكبرى التي تواجه الاستقرار الاستراتيجي العالمي؟ كيف يمكن تعزيز الثقة المتبادلة لحد من المخاطر الاستراتيجية وتجنب نشوب حرب باردة جديدة؟

(ج) كيف يمكن مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية بفعالية أكبر بناء على فهم شامل أفضل لمفهوم الأمن؟ كيف يمكن كفالة الأمن من خلال دعم عملية عدم انتشار الأسلحة دعماً أقوى والالتزام بها؟

(د) ما هو دور الأمم المتحدة في تعزيز الحوار والتعاون لتحقيق الأمن المشترك؟ ما هي العناصر الرئيسية التي يمكن أن تسهم في خطة السلام الجديدة التي تعمل منظومة الأمم المتحدة على وضعها؟

شكل الإحاطة ومقدموها

سيرأس جلسة الإحاطة السفير دجانغ جون، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة.

وسيقدم المتكلمان التاليان إحاطة لمجلس الأمن:

- السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة
- السفير غوستافو زلوفينين، رئيس المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة